كورونا وإرتفاع الأسعار

حاكم الربيعي
موسكو

في سبعينيات القرن الماضي كان هناك جهاز مركزي للأسعار , ,يشرف ويراقب الاسعار للمنتج المحلي والمستورد و يحدد الربحية بنسبة ,10%من الكلفة فاذا كانت تكاليف المنتج 100دينار يباع ب 110دينار , بإضافة 10% من الكلفة .وان التجاوز على هذه التسعيرة يعرض البائع حاله آيا كان الى المسائلة القانونية . ويحاول بعض الباعة استغلال الازمات أيا كان نوعها لفرض تسعيرة عالية يهدف منها الحصول على ارباح عالية دون مراعاة لمستويات دخول الناس الذين يتباينون في مستويات دخولهم ,حيث هناك تباين واضح وكبير اصبح اكثر وابرز وضوحا في الفترة التي اعقبت عام الاحتلال سيء الذكر رغم حجم الثروة في العراق ولكن لسوء ادارة المال العام كان هناك هدر وضياع كبيرين للمال العام في العراق . وتبعا لهكذا سياسات ارتفعت معدلات الفقر في العراق وزاد عدد المتسولين في كل المدن ليس ذلك فحسب وانما هناك من يتجول في الاحياء طارقا ابواب المساكن للحصول على ما يجودو به سكنة الحي سواء نقدي او مادي وهذا بالتأكيد بسبب غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل ,في حين هناك دول اقل ثروة من العراق بكثير ,لن يلاحظ فيها السائح اي منظر للمتسولين ,وبالتالي ان ازديا د العدد من هذه المظاهر بالتأكيد امر محزن ,فكيف الامر اذا كان هناك قيود على حركة الناس في ظل وباء كرونا وهو امر ضروري لتفادي انتشار هذا المرض سريع الانتشار ,لذا فان الامر المطلوب هو مراقبة الاسعار من قبل الدوائر الحكومية ذات الاختصاص والمسؤولية ومحاسبة مستغلي الازمات برفع الاسعار للانتفاع على حساب حاجة الناس ,في حين المطلوب تعاون الناس مع بعضهم في ايصال ما يحتاجون في مثل هكذا ازمات ومساعدة غير القادرين ماليا ,بدلا من التفكير بالانتفاع ,يذكر احد الزملاء انه كان قد اشترى قبل يومين من إجراءات الدولة في حظر التجوال من اجل الحيلولة دون انتشار الوباء مادتي الطماطة والبرتقال بسعر 750دينار لكيلو الطماطة و 1500دينار لكيلو البرتقال وعند عودته للتسوق كالعادة من اجل التسوق وخزن المواد بسبب حظر التجوال وجد ان سعر كيلو الطما طة اصبح 1500دينار والبرتقال اصبح 3000دينار للكيلو الواحد , وما يقال عن هاتين المادتين يقال عن غيرها من المواد الغذائية والاستهلاكية الاخرى وهنا يظهر دور الحكومة في مراقبة الاسعار ومحاسبة مستغلي الازمات ,البلد بحاجة الى التعاون والتضامن في مثل هذه الظروف بل وحتى في الظروف العادية لان لذلك دور فاعل في تجسيد الوحدة الوطنية والتأخي بين الناس . هناك ارتفاع في اسعار الخضر والفاكهة ,'صحيح ان البعض تراجع الى الاسعار السابقة لكن بقي الاخر من هو مستمر في غي اسعاره , نتمنى الصحة للجميع ومزيدا من التعاون والتآزر في مثل هذه الظروف لاسيما ان تاريخ الشعب العراقي مشهود له في التضامن والتأخي ,والى الحكومة النهوض بمسئولية المراقبة للأسعار ومحاسبة المحتكرين ومروجي دعايات الشحة في المواد ,العراق فيه الكثير من الخيرات ويمكن ان يعيش شعبه باكتفاء ذاتي وتحقيق امن غذائي لو توفرت القرارات الجادة لخلق عراق زراعي صناعي مكتفي ذاتيا بنسبة كبيرة ولا نقول كل الاجتياحات لكن القسم الاكبر ممكن توفيره من موارد البلد

الكورونا وتعزيز هيبة الدولة

صلاح عبد الرزاق
بغداد

لعل الظرف الحالي الذي يعيشه المجتمع العراقي وحالات الانفلات المستمرة ومخالفة القانون وحظر التجوال وتعليمات وزارة الصحة يقتضي وصول رئيس وزراء قوي يمارس الحزم والشدة لفرض القانون بالقوة.

ولست اشير الى شخص بعينه لكن المرحلة الحساسة تقتضي وجود قائد عام للقوات المسلحة يستطيع تفعيل القوات الامنية بشكل فعال وتمنع خروج اي مواطن من منزله او تنفيذ قرار مجلس القضاء الاعلى وتطبيق القانون على المخالفين سواء من خرج بنفسه او حرض على الخروج تحت اي مبرر. ولا تأخذه في تطبيق القانون لومة لائم.

هذه الفرصة الذهبية لفرض هيبة الدولة لا تقتصر على مواجهة فيروس الموروثا بل تمتد الى حصر السلاح بيد الدولة ومنع اي جهة مسلحة من اطلاق التهديدات او استخدام السلاح ضد اية جهة في العراق والالتزام بالاوامر والقوانين بشكل صارم.

وتعني ايضا منع المظاهر المسلحة في كل مكان عدا افراد القوات الامنية حصرا.

اليوم نسمع نداءات سياسية ونيابية ودينية واعلامية تدعو الى تنفيذ توجيهات المرجعية والامتناع عن التجمعات الجماهيرية والزيارات وصلوات الجمعة. وهناك رأي عام متعاطف ومؤيد لكل الاجراءات الحكومية لمواجهة خطر الكورونا وانتشاره.

أبعاد الغزو الأمريكي للعراق

شاكر كريم عبد
بغداد

بدأت الحرب العراقية رسميا في 20مـــارس/ آذار 2003 ونشر التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية قوات قوامها اكثر من 200الف جندي على الرغم من عدم وجود تفويض من الأمم المتحدة وفي ظل احتجاج ملايين الأشخاص في شتى أرجاء العالم وكان ذلك يعني تدخلا سريعا في أطار حملة تهدف لاحتلال العراق بذرائع واهية.

ففي يناير/ كانون الثاني 2002ذكر الرئيس الأمريكي جورج بوش خلال كلمته في خطاب حالة الاتحاد السنوي العراق بالاسم كجزء من " محور الشر" الذي يضم ايران وكوريا الشمالية. وبعد أسبوعين أدلى وزير الدفاع الأمريكي دونا لد رامسفيلد على سؤال بشان العراق وأسلحة الدمار الشامل خلال مؤتمر صحفي" نعرف أين أسلحة الدمار الشامل، انها في المنطقة حول تكريت وبغداد وشرقها وغربها وجنوبها وشمالها" وفي ابريل/ نيسان أدلى رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بكلمة أمام البرلمان تحمل انتقادات للحكومة العراقية بقوله" نظام صدام يطور أسلحة الدمار الشامل، انه تهديد لشعبه ولنا أيضا اذا أتيح له تطوير مثل هذه الأسلحة " في حين أعرب الرئيس الفرنسي في حينها جاك شيراك عن معارضة شديدة للتدخل العسكري الأمر الذي عكر صفو العلاقات بين باريس وواشنطن بقوله " بالنسبة لنا تعد الحرب دائما دليلا على الفشل وأسوأ الحلول لذا يجب بذل الجهود لتجنبها" وكذا الحال بالنسبة للرئيس فلاديمير بوتين" اذا سمحنا بان يحل قانون القوة محل القانون الدولي حينئذ سيكون مبدأ حرمة سيادة الدولة محل شك" كما أعرب ساسة أمريكيون عن قلقهم من بينهم بارك اوباما، سيناتور ولاية الينوى الذي لم يكن ذائع الصيت في ذلك الوقت " لااعارض جميع الحروب بل أعارض الحرب الغبية، حرب لاتتاسس على سبب بل على الرغبة، لامبدأ لها، بل تتأسس على السياسة" وفي لندن تجمع حشد تجاوز المليون شخص في مسيرة كبيرة احتجاجا على الحرب، كما أعرب واحد من الشخصيات الرئيسية في حكومة رئيس الوزراء توني بلير السابقة "روبين كوك" الذي قدم استقالته على خلفية هذه القضية بقوله " المجتمع الدولي والرأي العام البريطاني غير مقتنع بسبب ملح لهذا العمل العسكري في العراق" وكذلك الحال بالنسبة للملك عبد الله الثاني الذي قال" نعارض بشدة قتل النساء والاطفال نحن مع شعبنا الرافض للغزو" وآخرين لايتسع المقال ذكرهم

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أمد بعيد أهمية منطقة الشرق الأوسط وخاصة العراق لما يمتاز به من موقع إستراتيجي ووفرة في الإمكانات الاقتصادية الهائلة والثروات النفطية ، والبعد الحضاري . مما جعله ضمن مخططاتها في المنطقة كما ان هذا الغزو في حد ذاته ورقة رابحة استهدفت من ورائها استفزاز الأقطاب الدولية الأخرى وتجريب مدى قدرتها على المناورة ودفعها للكشف عن اوراقها بالإضافة الى ان العراق يقع في منطقة لاتزال ترفض السياسة الأمريكية كسوريا وإيران. جعل العراق دولة عازلة بينهم ، فهي بهذا تعمل على فرض نظام جديد موالي لها في المنطقة العربية حيث تعتبر العراق القلب النابض له لذا عملت على قلب الموازين في المنطقة ، و إعادة تشكيل البيئة الداخلية وفقا لما يتماشى مع مصالحها ومخططاتها الإستراتيجية والحفاظ على امن "إسرائيل" بإزاحة العراق من معادلة القوى الإقليمية لصالح "إسرائيل" ، بحيث تصبح المستفيد الأول من هذا الغزو وتعزز مكانتها في المنطقة العربية . كان الغزو الأمريكي للعراق – وما زال – كارثة إنسانية، البعض يحاول تفسير تلك المأساة على اعتبار أنَّها مجرد نتيجة ثانَويَّة، وهم يبرِّرون موقفهم بغياب القصد، لكن بمراجعة مبادئ القانون الدوليِّ ذات الصِّلة والسياسة الأمريكيَّة تجاه العراق، يتَّضح أن المأساة الحاصلة في العراق، هي عنصر أساسي في سياسة واشنطن، والقصد الذي يرى البعض غيابه هو في واقع الأمر واضحٌ وجلي .

كان تبرير امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل،من ابرز واهم التبريرات التي حاولت الإدارة الأمريكية وعلى لسان وزير خارجيتها (كولن باول) ترويجها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن.وقبل وقوع الحرب صرح كبير مفتشي أسلحة الدمار الشامل في العراق (هانز بليكس) ان فريقه لم يعثر على أسلحة نووية او كيماوية وبيولوجية،ولكنه عثر على صواريخ يفوق مداها عن المدى المسموح به في قرار الأمم المتحدة الرقم 687لعام 1991 150)كم) وكان العراق يطلق على هذه الصواريخ "صواريخ الصمود".

من هنا يمكن القول: ان بامكان الولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة ضد أي دولة تتصورها معادية لها وتهدد امنها عن طريق اضعافها وضربها قبل تحركها وهي في عقر دارها. وبدا هذا الادعاء بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وتطوير الأسلحة البيولوجية وبناء برنامج نووي كما تم اتهام العراق برعاية الإرهاب. وعدم تعاونه مع لجان التفتيش الدولية رغم ان ذلك لايتفق مع الشرعية الدولية والنظام الدولي. وفي الحقيقة ان جميع هذه المبررات والذرائع كانت واهية وتخفي ثناياها خلفيات وأهداف أخرى لان العراق ابدى تعاونه مع المفتشين الدوليين في اطار قرار مجلس الامن كما ان الولايات المتحدة لم تستطع إثبات امتلاك العراق لاسلحة الدمار الشامل او تعاونه مع تنظيم القاعدة والإرهاب.فهذا الاحتلال الغاشم والهمجي أجهز على ارث العراق وحضارته. ومؤسسات دولته وبنيته التحتية،وجيشه الوطني،وأجهزته الأمنية والإدارية والقانونية والاقتصادية،وترك المجتمع العراقي،في فراغ وتشتت، وانهيار تام وتقسيم .واضحي العراق يعيش في صراعات سياسية،ونزعات قومية وطائفية مقيتة،وفساد مالي وأداري لم يشهد العراق مثيله من قبل.فالتعصب القومي والطائفي والاثني. ولم تنعم البلاد بالسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان كما يزعمون.

ان السبب الرئيسي لاحتلال العراق هو السيطرة على نفطه الذي يمثل اكبر احتياطي عالمي والتحكم بأسعاره وأسواقه وإنعاش الاقتصاد الأمريكي. وهذا ما صرح به بول ولفووتييز بقوله (لم يكن إمامنا أي خيار في العراق، فالبلد يسبح على بحر من البترول).(و يعتبر بول ولفوفيتز منّظراً نموذجيا للسياسة الخارجية الأميركية وهو يؤمن بأن لدى بلاده مهمة جليلة تقضي بنشر الديمقراطية والحريات في العالم على الطريقة الأمريكية. كان مسئولاً عن الشرق الأوسط في وزارة الخارجية. وتولى منصب مساعد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ويعتبر ولفويتس المهندس الأول لحرب العراق التي اندلعت عام(2003 نجا من هجوم بالصواريخ استهدف فندق الرشيد في بغداد التي قام بزيارتها بعد ستة أشهر من الاحتلال في أكتوبر .2003

ومايمكن قوله ان الغزو الأمريكي للعراق لم يكن ذا أهداف سياسية وعسكرية بل هو مجزرة مقصوده ومتعمدة ضد الشعب العراقي بكل أطيافه وشرائحه. ولاتزال آثار الغزو الأمريكي واضحة ولن ينساها العراقيون وستبقى مشهدا قاسيا أمام أنظارهم لسنين قادمة كما تبقى دروسها للأجيال المستقبلية وستبقى أمريكا وقواتها المحتلة هي الدولة الغازية الكاذبة وهي من دمرت البلد وأحرقته بكل ما تملك من ذخيرة عسكرية وخطط تقوم على تفريق الوحدة الوطنية بمختلف الأساليب والتدمير للمؤسسات الحكومية واحراق الوثائق وسرقة البنوك والمتاحف التراثية في مختلف المحافظات وسرقة كل نفيس وغال فيها. وفككوا ودمروا الجيش العراقي الباسل الذي كان يوصف بأنه من أقوى الجيوش العربية وفي الشرق الأوسط. لم يكتفوا بتدمير معداته وتحطيم ممتلكاته الذي يعود تاريخها الى عشرينيات القرن الماضي بعد ان كان العراق البلد الكبير اقتصاديا، الغني بثرواته الطبيعية الكثيرة وصاحب رابع اكبر احتياطي للنفط الخام في العالم .

لقد أصبح العراق بعد الغزو الأمريكي أشبه بمزرعة مليئة بالخيرات تتناهشها الذئاب وليس لأهلها في خيراتها سوى الاسم والمعنى!! فشعب يعاني من مشاكل الخدمات ويفتقر للكثير من مقومات الحياة الكريمة في بلد يعم الفساد المالي والإداري في ربوع مؤسساته. ومن هنا لانبخس دور المقاومة الوطنية التي واجهة القوات الغازية بأحرف البسالة والشهامة العراقية. صفحات تاريخية مشرقة شرفت العراقيين بمختلف مذاهبهم وأطيافهم حتى تمكنت من هزيمة المحتلين الغزاة وإخراجهم من العراق يجرون أذيال الخيبة والخسران عام .2011

كانت نتيجة هذا الغزو تخبط الشعب العراقي في دوامة من المشاكل التي عصفت بكافة شرائحه منذ عام 2003ولحد اليوم. فقد أصبح يعاني الكثير من المشكلات المستعصية والتي أعادت المجتمع الى أنماط الحياة البدائية فهو يعاني اليوم من نقص كبير وشامل في الخدمات الصحية وتخبط في مستنقع الفقر والبطالة والفساد المالي والإداري مما عزز الفوضى وانعدام الأمن والاستقرار وتفكك التركيبة الاجتماعية وخلق مشاكل طائفية بسبب القمع والاضطهاد والعنف وهذا ما جعل الشباب العراقي ومعه الغيارى من أبناء الشعب العراقي ان ينتفضوا في الأول من تشرين الماضي رافضين العملية السياسية الهزيلة . فالثورة الشبابية حققت انجازا كبيرا للعراق وللعراقيين لأنها وجهت ضربة مميتة للطائفية وللطائفيين وإعادة اللحمة والوحدة الوطنية الى بهائها وألغت كل مشاريع التقسيم المطروحة على الساحة العراقية من قبل العقول العفنة من تجار الأزمات والحروب. بعد ان أصبح العراق بلا هُويّة وطنيّة جامعة مُوحّدة، وإنّما فُسيفساء من الانتماءات الطائفيّة المُتناحرة، حيث الولاء المُطلق للطّوائف وليس للوطن، الأمر الذي ألغى كُل مفاهيم السيادة والكرامة الوطنيّة وفتح الباب على مصراعيه أمام النّفوذ الَخارجيّ، وخاصّةً الأمريكيّ والإيرانيّ و أصبح ساحة صراع بينهما.

لعنة أسعار النفط قد تصبح نعمة

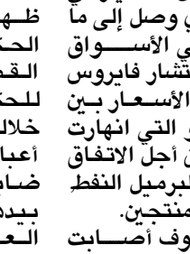

علي طه عبد الله الجميلي
الأنبار

بعد الانخفاض الأخير في أسعار النفط الذي وصل إلى ما دون 30دولارًا في الأسواق العالمية نتيجة انتشار فايروس كورونا وحرب الأسعار بين الرياض وموسكو التي انهارت مباحثاتهما من أجل الاتفاق على سعر مُعيّن لبرميل النفط، قد يكون مرض للمنتجين.

وهذه الظّروف أصابت الحكومة العراقية بصدمة الانهيار التي أرعبت المراقبين للوضع المالي كون الميزانية لا تتحمل الكثير؛ فما زالت الدولة تدفع المليارات بدل حرق آبار النفط خلال غزو الكويت، إضافة إلى القروض من البنك الدولي بسبب أحداث داعش، وما على هذه القروض من فوائد؛ ربما تكون حجر عثرة في طريق النهضة المستقبلية للاقتصاد العراقي ,ولكن هناك من يقول: (أن البلد غني بالموارد والثروات التي يمكن من خلالها توفير الأموال الكافية لذلك).

العراق ومنذ قيام حكومته اعتمد على الريع النفطي ,وقد أُسست دكتاتورية اقتصادية إلى جانب السياسية , وكونت مركزية إدارية لجميع مفاصل الدولة مما أثقلها بالأعباء لا سيما أثناء الأزمات سواء كانت اقتصادية أم عسكرية ,ولم تعمل على بناء نظام يكون مركزي ولكنه أقرب إلى المتحرر من الأعباء المالية والإدارية أو أنتهاج النظام الرأسمالي أو موازنته مع الاشتراكي , الذي قد يقف عاجزًا عن الإيفاء بالالتزامات المالية والسير بالاقتصاد قدمًا.

القطاع الخاص:

ظهرت أصوات مطالبة الحكومة بضرورة تفعيل القطاع الخاص الذي يوفر للحكومة المصادر المالية ومن خلاله ترشق ميزانية الدولة من أعبائها وتكون مجرد رقيب أو ضابط للوضع المالي وتضع بيدها تحديد الأسعار وضرب العملة وغيرها وتجعل الصناعة بنسبة 70%للقطاع الخاص وفق شروط تحددها بعد تأليف لجنة وزارية يكون مقرها البنك المركزي الذي من خلاله تستطيع التحكم بالسوق والنقد الأجنبي وعدم خروجه لخارج البلاد؛ أما الزراعة فتجعلها بنسبة 100%للقطاع الخاص وتأخذ بدل ذلك رسوم ومن الفلاحين وإعادة تنشيط دور الجمعيات الفلاحية ومن خلالها توفر للفلاح المواد الضرورية التي يحتاجها لتحسين جودة المنتج الزراعي ,وهذا سيوفر لميزانية الدولة بديلًا عن جزء كبير من النفط.

ولا ننسى السياحة ,لا سيما الدينية منها التي يصفها البعض بأنها أفضل من النفط في توفير العملة الصعبة للسوق وإنعاش الصناعة والتجارة المحلية ,فضلًا عن وسائل النقل الداخلي ,كون زيارة الأماكن الدينية متفرقة وبعيدة عن بعضها ,وما قد يحتاجه السائح من خدمات أخرى في جميع جوانبها.

وهنا تستطيع الحكومة القضاء على جزء كبير من البطالة وهذه لا تحتاج إلى خبراء أجانب مثلها مثل الصناعة النفطية التي قامت الحكومة بجلب عمالة (أجنبية) لها من الخارج بذرائع عدة أبرزها الخبرة ورخص الأيدي العاملة؛ وقد نسي القائمون على هذه الفكرة بأن البطالة تكلف الحكومة الكثير وهي أبرز المشاكل التي تهدد الحكومة وأمنها الداخلي الذي يحتاج إلى أن تقوم بصرف مليارات الدولارات من أجل تحسين الأداء الشرطوي لمنع الجريمة ,وهذا يمكن اختصاره بتشغيل الشاب العاطل عن العمل.

تحرير الاقتصاد:

يبدو أن الحكومة العراقية لم تستفيد من الأزمات المفاجئة؛ لا سيما انخفاض أسعار النفط الذي يُعد فرصة " ذهبية " من أجل القيام بالإصلاحات الضرورية وإجبار الدولة على القيام بها على الرغم من كونها قاسية ومؤلمة للشعب ولكنها ضرورية إذا كان لابد للدولة أن تستمر والحفاظ عليها من الانهيار.

وأول خطوة في طريق الإصلاح هي محاربة الفساد بجميع أنواعه وتحرير الاقتصاد من هيمنة الدولة- تنشيط القطاع الخاص- وأحياء المصانع والمشاريع الكبيرة وحتى الصغيرة ,وتكتفي الحكومة وأجهزتها بالمراقبة؛ ولكن هل يجرؤ أي من الساسة القيام بذلك طواعية وأن يستخدم قسوة الأزمات الداخلية والخارجية سبيلًا لذلك؟ ربما تجبرهم هذه الأزمات وتضعهم أمام خيارات أسهلها مرٌ منها المحافظة على الدولة من الانهيار بسبب عجزها عن الإيفاء بالالتزامات المالية الداخلية الأساسية- الرواتب/الميزانية التشغيلية- وكذلك الالتزامات الخارجية وسداد الديون وفوائدها التي ستتراكم جراء عجز الدولة عن إيفائها للدائنين ,هذا في حال عجزت الحكومة عن إقناع الدائنين بالنفط بدل الأصول المالية.

مطالبات دولية ومحلية:

لم تفلح المطالبات الدولية لا سيما البنك الدولي الذي طالب الحكومة مرارًا بضرورة وقف التعيينات أو الحد منها ,وذلك بسبب الترهل الوظيفي ومحاولة لترشيق الدوائر التي ينخر بعضها آفة الفساد سواء كان وظيفي أو مالي وحتى الإداري ,وكذلك الرسائل التي أرسلها للحكومة مؤخرًا ,وقد حذر الحكومة من أن وضعها المالي في خطر ,وذلك نتيجة عدة أمور أبرزها المصروفات غير الضرورية ولا مبرر لها, كون ميزانية البلد ريعية تعتمد على النفط الذي جعل الحكومة قلقة وحرجة بعد انهيار أسعار النفط التي ما زالت مستمرة ,ولا يعرف متى ستنتهي هل بعد أسابيع أم شهور؟

وكذلك الاحتجاجات أو ما عرف بـــ ثورة تشرين التي طالبت من الحكومة- وعلى مدى شهور- أن تقوم بإصلاح عام وشامل للوضع في البلد الذي يشهد وضعًا اقتصاديًا وخدميًا مترديًا أن وجد! ربما ينجح انخفاض الأسعار من دفع الساسة العراقيون لتبني سياسة الإصلاح.

طبعًا من المبكر" جدًا " القول بأن انخفاض الأسعار سينتصر في حال عاودت إلى الارتفاع من جديد؛ إذ يحتاج العراق إلى أزمة اقتصادية شديدة في وطأتها تضع الحكومة أمام تهديد وجودي حقيقي ,

السياسة المالية:

السياسة التي أتبعتها الحكومة تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة ,لأنها تحتوي على تشريعات غير ضرورية قيدت الميزانية واستنزفتها, ولا يوجد فيها أي مصدر مالي آخر غير النفط ,والكثير منا يعلم أن للدولة عقارات يمكن أن تكون مصدر مالي للميزانية من خلال تأجيرها للقطاع الخاص ,وكذلك الضرائب التي تجبيها الحكومة من المواطنين ,ولكنها أفرغت جيوب المواطن البسيط ولا يعرف أين تذهب هل لميزانية الدولة أم إلى مصدرًا آخرًا؟ وكذلك قيام الحكومة بدفع منح شهرية للمواطنين كان من الممكن بهذا الأموال إقامة مشاريع يُشغل فيها المواطن ويكون منتجًا يساهم في إنعاش الصناعة أو الزراعة أو غيرهما.

هناك العديد من المراقبون للشأن المالي يرون أن السياسة المالية التي أتبعها السيد " العبادي" أثناء مدته الوزارية كانت نوعًا ما ناجعة في إنقاذ البلد من الانهيار المالي بعد احتلال داعش لمحافظات عدة وانهيار أغلب القطعات العسكرية فيها مما دعا المجتمع الدولي لتأليف " التحالف الدولي" للمشاركة في عمليات تحرير هذه المحافظات ,وقيام الأمم المتحدة بتقديم النصائح والدراسات بشأن الوضع المالي والاقتصادي للبلد حينها, يمكن أن تكون قد ساهمت في رسم هذه السياسة التي سار عليها العبادي.

لذلك يمكن للحكومة من أجل القيام بإصلاحات قد تكون كافية لتجاوز الأزمة ولما بعدها على المستقبل القريب , فرض سياسة التقشف التام فيما يتعلق بالمشاريع سواء كان تمويلها ذاتيًا أم من ميزانية الدولة ومنع الهدر الكبير الحاصل في الميزانية غير المبرر على مشاريع لا تعود بفائدة تذكر أو متلكئة ,أضافة إلى ضبط العملة الأجنبية (الدولار) ومنع عمليات غسيل الأموال وتسرب هذه الأموال للخارج بأي شكل كان , فرض القيود على البضائع المستوردة وإعادة المباحثات مع الدول التي تم عقد معها معاهدات تجارية سابقة ,لأن الظروف تتطلب هكذا تغييرات ,تأليف لجنة وزارية من الوزارات المعنية ,وذلك من أجل السيطرة على الوضع المالي والاقتصادي المتردي للبلد والتسريع بإجراء المحاكمات لنزلاء السجون وتنفيذ الأحكام لأن الأعداد الهائلة لهم تكلف خزية الدولة أموالًا طائلةً يمكن الإفادة منها في قطاعات أخرى قد تكون ذات فائدة مالية , استيفاء الأموال الحكومية المودوعة داخليًا وخارجيًا ووضعها في البنك المركزي لتعزيز قوة الدينار العراقي؛ أما في مرحلة ما بعد الأزمة أو يمكن تسميتها بالصدمة المالية يجب على الحكومة عمل صندوق سيادي لمثل هذه الضرورات والذي يمكن أن يودع فيه كل شهر مليون دولار على أقل تقدير ,وهذا يكون بعيدا عن النقد الأجنبي أو المخزون من الدولار المودوع في البنك المركزي ,وكذلك يمكن إجراء مباحثات أو مفاتحة الدول العربية والخليجية تحديدًا التي تمتلك صندوقًا سياديًا والإفادة منها أو إنشاء صندوق سيادي عربي خاص بالدول العربية المنتجة للنفط, وتفعيل دور منظمة الأوبك التي بدأت تختفي ولم نعد نسمع بها كثيرًا وأصبحت حالها كحال جامعة الدول العربية التي غُيبت من على أرض الواقع ,إلا بشيء ضئيل, من أجل ضبط الأسعار والسيطرة عليها وتحديد الإنتاج لمنع تخمة النفط المعروض في الأسواق مع قلة الطلب عليه ,لا سيما أن فصل الصيف على الأبواب الذي يقل فيه الطلب على النفط فيه بشكل نسبي وطبيعي.